الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

15 **سبتمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تفعيل الأنظمة لتعزيز الرقابة على التداولات والإدراج للشركات الجديدة بسوق المال

الشورى يطالب بدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لرفع التقاعد إلى 65

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 08 صفر 1443هـ - 15 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1907361

أقر مجلس الشورى توصيات على تقرير التأمينات الاجتماعية وطالب بدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على رفع سن التقاعد إلى (65)عاماً، والعمل على تصنيف الفئات التي يمكن استثناؤها من هذا القرار عند إقراره على أن لا يكون للرفع أي تأثير على المدد المحددة نظاماً لاستحقاق التقاعد المبكر.

إقرار توصيات لمعالجة عجز حسابي التقاعد ودراسة أسباب ارتفاع القضايا ضد «التأمينات»

وأكد المجلس على ما ورد في قراره السابق المتضمن مطالبة المؤسسة بتضمين تقاريرها السنوية القادمة معلومات مفصلة عن الدراسة التي أجرتها حول مشكلة العجز في حسابي التقاعد، من حيث تشخيص حجم المشكلة، وتحديد مسبباتها، واقتراح حلول عملية وواقعية لمواجهتها، وكذلك قراره السابق المتضمن دعوة المؤسسة إلى التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية، لمعالجة العجز النقدي، ودعا المؤسسة إلى العمل على دعم المؤسسة وحث الجهات العسكرية للاستفادة المثلى من منصة نيشان التكاملية بما يسهم في سرعة إنهاء معاملات المتقاعدين بسرعة ودقة عالية، وطالب المجلس المؤسسة بدراسة أسباب ارتفاع القضايا التي تم رفعها على المؤسسة، وتصنيف تلك القضايا وأسباب صدور أحكام ضد المؤسسة في هذه القضايا، والعمل على معالجتها، وأكد الشورى أن على المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رفع الوعي بشأن منصة (تقدير) وتقييم الخدمات التي تقدم من خلالها، والعمل على ربط خدماتها مع منصات الجهات ذات الصلة بشؤون واحتياجات المتقاعدين.

وصوت أعضاء مجلس الشورى أمس الثلاثاء بالأغلبية لصالح توصية طالب فيها هيئة السوق المالية العمل بتفعيل الأنظمة واللوائح والإجراءات وتعزيز الرقابة على التداولات وأداء الشركات وعمليات الإدراج للشركات الجديدة لحماية المستثمرين والسوق السعودي، وهي توصية إضافية مقدمة من عضو المجلس إبراهيم آل دغرير، ودعا في قرار آخر الهيئة إلى تعزيز الاستثمار المؤسسي المحلي والدولي، كما طالب هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) مراجعة متطلبات الطرح والإدراج لتصبح محفزة للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

وفي شأن آخر، أقر الشورى توصيات تضمنت دعم جهود مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم في مشروعها الاستراتيجي "المختبر الوطني للمملكة"، وتجهيزه بأحدث التقنيات، بما يمكنها من الإسهام في نقل وتوطين التقنية، وتحقيق الأهداف الوطنية الرامية إلى الارتقاء بمنظومة البحث والتطوير والابتكار، ودعم المدينة في التوسع في البرامج والمشاريع البحثية والتطويرية والابتكارية المتعلقة بالأمن الوطني والدفاع والتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة، كما أكد المجلس على قرار سابق نصَّ على: "على مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية تنمية مواردها المالية وتنويع مصادر دخلها، وذلك من خلال إنشاء الأوقاف والصناديق الوطنية، وغير ذلك من الوسائل التي تمكنها من تحقيق أكبر قدر من التمويل الذاتي" وحث المدينة على سرعة إنجاز نظامها الجديد، واستكمال خطتها الاستراتيجية المحدثة (2025)، على أن تركز في مضمونها على أهم المجالات والأولويات الوطنية الاستراتيجية التي تحقق أهداف رؤية المملكة 2030.

وفي مناقشة تقرير أداء سنوي دعا عضو الشورى منصور التركي الهيئة العامة للنقل إلى أهمية المسارعة في إعداد محتوى التدريب المهني والاختبارات المهنية لسائقي وسائل النقل العام بالتنسيق مع وزارة الداخلية لتطوير برامج تأهيل وإنشاء ميادين خاصة لتدريب سائقي الشاحنات والحافلات ومركبات الأجرة المختلفة، وأشار طارق الفارس إلى أن الهيئة العامة للنقل لها جهود في تنظيم قطاع النقل وهو أحد أهم قطاعات التنمية في المملكة، ويُساهم في تحقيق أحد أهداف رؤية المملكة 2030 من ترسيخ لمكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي.

وعلى التقرير السنوي لهيئة التجارة الخارجية طالب عبدالله النجار الهيئة بوضع خطة تشغيلية مبنية على خطتها الاستراتيجية ومدعمة بمؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس والاستدامة وذلك من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة حتى يتسنى متابعة العمل في الهيئة وتطوير آلياتها، وتقييم مستوى الأداء فيها وحوكمتها، وشدد سلطان المرشد على ضرورة إفصاح الهيئة عن الموقف المالي والحساب الختامي ووضع القوى البشرية والعمل على وضع خطة عمل واضحة لتحقيق التوازن النوعي بين الجنسين في العمل، وأكد سعد العتيبي أهمية الاستفادة من الثقل السياسي والاقتصادي للمملكة؛ لتحقيق أهداف سياسات التجارة الخارجية بوضع برنامج تسويقي فعال يهدف إلى الترويج لصادرات المملكة، ونفاذها إلى الأسواق الخارجية، كما طالب بتمكين القطاع الخاص في التجارة الخارجية بإيجاد مؤشرات واضحة، ودعا محمد آل عباس إلى فصل الاختصاصات مع هيئة تنمية الصادرات حيث إن هناك تقاطعًا للأعمال، وقياس مدى نجاح مهمة الهيئة في ضمان التدفق المستمر من السلع الاستراتيجية للداخل السعودي، وبذل جهد أكبر بشأن توعية القطاعين (الحكومي والخاص) بالتزامات المملكة في التجارة الخارجية.

إلى ذلك أقر مجلس الشورى بالموافقة على ما تضمنه تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات من توصيات بشأن التقرير السنوي لهيئة تطوير منطقة عسير للعام المالي 41-1442، وذلك بعد أن استمع إلى رد من رئيس اللجنة الدكتور أيمن فاضل، بشأن ما أبداه أعضاء المجلس من ملحوظات وآراء بعد طرح التقرير للنقاش خلال الجلسة.

"ريـالي" يرسم الخطة المالية للأسرة السعودية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 08 صفر 1443هـ - 15 سبتمبر 2021م

https://www.alriyadh.com/1907366

وقع مجلس شؤون الأسرة مذكرة تفاهم مع الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية القابضة (سدكو) ممثلةً بقسم المسؤولية الاجتماعية بهدف نشر وترسيخ ثقافة الوعي المالي لدى أفراد الأسرة والعمل على تطوير ونشر برنامج الوعي المالي "ريالي" لتحقيق مستهدفاته المتعلقة بتمكين أفراد الأسرة من المهارات اللازمة في مجال التخطيط المالي ونشر ثقافة الادخار والاستهلاك الرشيد للمساهمة في رفع نسبة ادخار الأسرة من إجمالي دخلها من 6 % إلى 11 % تماشيًا مع رؤية المملكة 2030، وإيماناً من مجلس شؤون الأسرة بتعزيز التكامل والتعاون المشترك مع كافة القطاعات بما يمكّن الأسرة السعودية من القيام بدورها في التنمية المستدامة والحفاظ على كيانها ومواردها المالية.

تتمثل مجالات التعاون بين الطرفين حسب المذكرة لتشمل الاستفادة من خبرات المجلس وقاعدة بياناته ومواءمتها مع خدمات شركة سدكو في برنامج الوعي المالي (ريالي) من خلال عدة محاور أولها التوعية والتثقيف، وإعداد وتنفيذ البرامج التدريبية الخاصة بأهداف المذكرة إضافة إلى تهيئة البيئة الإلكترونية للتدريب وإيجاد أفضل الوسائل لتطوير محتوى برنامج ريالي والذي سيعمل عليه المجلس وفق أفضل المعايير التي تمكن البرنامج من النجاح وتعزيز فرص الوصول للمستهدفين وأصحاب العلاقة لتحقيق التوسع والاستدامة وتحقيق الأثر الإيجابي.

بهذه المناسبة أكدت الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة د. هلا بنت مزيد التويجري، أن هذه المذكرة تأتي ضمن إطار أدوار عمل المجلس لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال التعاون والتنسيق مع القطاعات الحكومية والخاصة في المبادرات والبرامج الموجهة للأسرة بكل مكوناتها، وفي سياق الجهود التي يقوم بها المجلس لتوعية الأسرة بكافة المجالات منها المجال الاقتصادي لتمكين الأسرة من مهارات الادخار والاستهلاك الرشيد والمحافظة على موارد الأسرة المالية وتنميتها.

من جانبه، قال حسن الجابري، الرئيس التنفيذي لسدكو القابضة: صممت الشركة برنامج ريالي لترسيخ ثقافة الوعي المالي لدى مختلف فئات المجتمع، وتمكينهم من التخطيط المالي. ونتطلع إلى العمل مع مجلس شؤون الأسرة لتعزيز وتنمية مفهوم الوعي المالي لدى الأسرة وتمكينهم من الإدارة المالية الشخصية ووضع الموازنات بصورة تساعدهم على رفع نسبة الادخار، تماشياً مع رؤية المملكة 2030، وبما يعود عليهم وعلى أسرهم والمجتمع بالنفع
والفائدة مؤكداً التزام الشركة بتعزيز ونشر مفهوم الوعي المالي ووضع البرامج الهادفة لتحقيق نتائج إيجابية طويلة الأمد تهدف لإحداث تأثير اجتماعي مستدام في المملكة.

"التأمينات الاجتماعية" تحدد آلية تسوية المعاش في نظام "تبادل المنافع"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 08 صفر 1443هـ - 15 سبتمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/750760

المدينة - متابعات
حددت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، آلية تسوية المعاش عند ضمّ مدد الاشتراك بين نظامين فيما يعرف بنظام تبادل المنافع.
وكشفت التأمينات الاجتماعية، أنَّه إذا كان نظام التقاعد هو النظام الأخير: تتمّ تسوية المعاش باحتساب كامل المدد بين النظامين وفقًا لأحكام نظام التقاعد وعلى أساس آخر راتب تقاضاه الموظف في هذا النظام.
وأشارت المؤسسة إلى أنه إذا كان نظام التأمينات الاجتماعية هو النظام الأخير: تتم تسوية المعاش باحتساب كامل المدد بين النظامين وفقًا لأحكام نظام التأمينات الاجتماعية وعلى أساس متوسط الأجر في السنتين الأخيرتين، ما لم يكن هذا المتوسط يزيد على الراتب الأخير في النظام الأول "مدة الاشتراك في نظام التقاعد" مضروبًا في المعامل المحدد بموجب الجدول الإكتواري رقم (5).

«العدل" للمحاكم: لاحاجة للتهميش على صكوك الولاية وحصر الورثة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 08 صفر 1443هـ - 15 سبتمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/750889

سعيد الزهراني - الطائف
أكدت وزارة العدل أن الولاية المالية تكون على القاصر سنا حتى إتمامه السن المحددة نظاما حسب ما نصت عليه المادة (224 مكرر) من نظام المرافعات الشرعية، دون الحاجة للتهميش على صكوك الولاية، وحصر الورثة، ولا إصدار صك رشد بذلك، والاكتفاء ببلوغ القاصر السن النظامي المنصوص عليه في المادة المشار إليها . وأبلغ نائب وزير العدل سعد بن

محمد السيف كافة المحاكم بهذه التعليمات للاعتماد. يأتي ذلك بعد إضافة مادة إلى نظام المرافعات الشرعية نصها (تكون الولاية المالية على القاصر سنا حتى إتمامه سن الثامنة عشرة ما لم تحكم المحكمة باستمرارها عليه، وللولي التقدم إلى المحكمة بطلب استمرار الولاية المالية على من أتم سن الثامنة عشرة عند وجود مقتضى لذلك.»

المعلمي: المملكة مصممة على تحقيق إصلاحات بعيدة المدى لتعزيز تمكين المرأة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 08 صفر 1443هـ - 15 سبتمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/750847

واس - نيويورك
أكد معالي مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المعلمي، التزام حكومة المملكة العربية السعودية وتصميمها المستمر، وإرادتها المنقطعة النظير في تحقيق إصلاحات بعيدة المدى تتعلق بتعزيز تمكين للمرأة، وذلك الإصرار والالتزام الذي يجمع أهداف المملكة وتوجهاتها بهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها معالي السفير المعلمي خلال افتتاح الدورة العادية الثانية للعام 2021م للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بحضور عضو وفد المملكة في اللجنة الثالثة الأستاذة منى صالح الغامدي.

وقدم معاليه في بداية الكلمة، شكره لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورئيس وفريق وأعضاء المجلس التنفيذي، على تصميمهم والتزامهم وجهودهم المشتركة والدؤوبة من أجل تحقيق الهدف الذي نصبوا إليه جميعاً ونعمل من أجله، ألا وهو تعزيز تمكين المرأة، بالرغم من جميع التحديات المالية والثقافية والسياسية والصحية التي تقف عائقاً في طريقنا، خاصة تلك التحديات الأخيرة التي فرضتها علينا جائحة (كوفيد - 19).

وأعرب، عن ترحيب حكومة المملكة بقرار معالي الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بتعيين سيما سامي بحوث مديرةً تنفيذيةً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الأربع سنوات القادمة، وتأكيد استمرار دعم حكومة المملكة الكامل لها خلال أداء ولايتها لثقتنا الكاملة في قدرتها على قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحكمة وثبات وتوازن، الأمر الذي تتطلبه هذه الفترة الحاسمة.

وقال معاليه: عندما نأتي لاستعراض تلك السياسات والإصلاحات المستمرة لحكومة المملكة العربية السعودية التي لا تألوا جهداً في سبيل تسريع عملية تمكين المرأة من حقوقها، وتحقيق مساواة متوازنة وواقعية وعادلة بين رجال ونساء المجتمع السعودي في مختلف المجالات، وعلى جميع المستويات، حيث يأتي ذلك من خلال تعزيز دورهم كشركاء فاعلين في عمليات التنمية الوطنية بهدف تسريع تحقيق رؤية المملكة 2030م.

ونوه السفير المعلمي بدعم المملكة للخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2022 - 2025، متطلعاً إلى قدرتها على تحقيق تغييرات واقعية وملحوظة في حياة تلك النساء اللاتي يعشن في أوضاع هشة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، النساء المهاجرات واللاجئات، بالإضافة إلى تلك النساء اللاتي يذقن الأمرين في المناطق المحتلة ومناطق الصراع، وتلك المناطق المتضررة من الكوارث الصحية، والطبيعية والرضوخ تحت وطأة العوز والفقر.

وأضاف: أن المملكة، تتطلع بكل ثقة وبدعم كامل وحقيقي منها، إلى نجاح الخطة الإستراتيجية القادمة لهيئة الأمم المتحدة

للمرأة في تحقيق المزيد من الإنجازات والإصلاحات ضمن هذه النطاقات على وجه التحديد، وحماية النساء من تلك العواقب المدمرة لهن وبالتالي لمجتمعاتهن.

وجدد تأكيد موقف المملكة الثابت ضد اللغات شديدة الحساسية والمثيرة للجدل غير المتفق عليها، التي تضمنها نص الخطة الإستراتيجية 2022 - 2025، مع التأكيد على هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ضرورة أخذ حق سيادة الدول ومواءمة برامجها القطرية مع الأولويات الوطنية وضمن الأطر التشريعية للدول بعين الاعتبار.

ولفت معالي مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة في ختام الكلمة، الانتباه إلى أن وفد المملكة كان دائمًا وما يزال يسعى سعياً حثيثاً من أجل الوصول إلى توافق كامل لتوحيد مواقفنا وجهودنا لما فيه مصلحة المرأة، وتعزيز حقوقها وتحسين ظروفها في جميع أنحاء العالم.

يجب فرض تفتيش سريع وشامل للمواقع النووية في إيران

مجلس الوزراء: على المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته أمام إرهاب الحوثي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 08 صفر 1443هـ - 15 سبتمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2082103

جدد مجلس الوزراء، في جلسته أمس (عبر الاتصال المرئي) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، التأكيد على استمرار العمل مع الأمم المتحدة لإحلال السلام في اليمن الذي يمثل أولوية للمملكة، مع الاحتفاظ بحقها الكامل في الدفاع عن أمنها ومواطنيها بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية، مع التأكيد على أهمية فرض الآليات اللازمة للتفتيش السريع والشامل للمواقع النووية في إيران.

وأوضح وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد القصبي، في بيانه، أن مجلس الوزراء شدّد على ما تضمنته رسالة وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، في أعقاب استهداف المليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران المدنيين في المنطقة الشرقية وجازان ونجران، من دعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته تجاه هذه المليشيات ومزود أسلحتها، وحرمانها من الموارد الممولة لأعمالها العدائية العابرة للحدود التي تقوض الجهود الدولية في التوصل إلى حل سياسي شامل باليمن، وتهدد الأمن والسلم الدوليين.

إدانة اعتداءات إسرائيل في القدس

اطلع مجلس الوزراء خلال الجلسة على فحوى اللقاءات والاجتماعات التي جرت خلال الأيام الماضية، الرامية لتقوية العلاقات وتطويرها مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة في مختلف المجالات، والاستمرار بما يعزز مكانة المملكة ودورها الإقليمي والدولي.

وتطرق المجلس، إلى مشاركة المملكة في أعمال الدورة الـ156 لمجلس جامعة الدول العربية، وما عبرت عنه الاجتماعات التي عقدت على هامشها من إدانة وشجب الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس، والعمل على تعزيز التنسيق العربي المشترك للتصدي لأي تدخلات في الشؤون الداخلية للدول العربية.

40مليون جرعة لقاح كورونا

بين وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد القصبي، أن مجلس الوزراء تابع مستجدات جائحة كورونا على المستويين المحلي والدولي، وما سجلته الإحصاءات والمؤشرات ذات الصلة، من الاستمرار في انخفاض منحنى الإصابات، وارتفاع عدد الجرعات المعطاة من اللقاح المضاد إلى ما يقارب 40 مليوناً، مؤكداً أهمية تقيد الجميع بالإجراءات الوقائية واستكمال التحصين بجرعتين للحماية من مضاعفات الفايروس والحد منه.

أبرز قرارات مجلس الوزراء:

تعاون مع اليابان لإعادة تدوير الكربون والاقتصاد الدائري

الموافقة على نظام حماية البيانات الشخصية

الموافقة على دليل سَن أحكام المخالفة الإدارية وجزائها

الموافقة على نظام مكافحة التسول

إنشاء هيئة باسم «الهيئة العامة للتطوير الدفاعي»

مطالبة "التقاعد" بتغطية التأمين الطبي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 08 صفر 1443هـ - 15 سبتمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2082095

أكد عضو مجلس الشورى الدكتور محمد آل عباس، إمكانية تنمية مؤسسة التقاعد لإيراداتها وتحسين معدلات العائد على الاستثمار، وقال إن حلول المؤسسة عن العجز تدور حول تعديل الأنظمة، بينما يمكن معالجة العجز من خلال تعزيز الإيرادات. وكشف بأن اللجنة المختصة أجابت عن ذلك بأن المجلس سبق أن ناقش موضوع العجز وموضوعات الاستثمار عبر شركة رائدة ومعدلات العائد من خلال توصيات عدة، مشيراً إلى متابعة اللجنة ما يستجد بشأنها، وأكدت في جلسة أمس بعض تلك التوصيات وما زالت تتابع ما يستجد بشأن التوصيات الأخرى.
وفي شأن العناية بالمتقاعدين طالب آل عباس بأن تقوم المؤسسة بتغطية تأمين طبي للمستفيدين، إضافة لتوصية سابقة للمجلس في التقرير الماضي حول تقديم وتحسين الخدمات للمتقاعدين، وطالب بإنشاء إدارة خاصة بتحسين الخدمات، وتعزيز منصة تقدير، بحكم أن اللجنة ناقشت مع مؤسسة التقاعد وضع المنصة كونها حديثة وتحتاج إلى تعريف وتثقيف المستفيدين بآليات استخدامها، لافتاً إلى أن اللجنة تقدمت بتوصية في هذا الشأن.

تحفّظ على دراسة رفع سن التقاعد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 08 صفر 1443هـ - 15 سبتمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2082097

كشف رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى عطا السبيتي أن رفع سن التقاعد إلى 65 عاماً، ورد ضمن دراسة لمعالجة الوضع المالي للمؤسسة، موضحاً أن تقرير مؤسسة التقاعد المطروح للنقاش في جلسة الأمس رُفع للمجلس قبل دمجها والتأمينات في مؤسسة واحدة، وأكد أن المجلس لم يصدر قرار موافقة، كون رفع سن التقاعد، يستدعي دراسة الآثار المترتبة على المستفيدين، والرفع بها للمجلس مجدداً.

فيما أكد عضو شورى أن رفع سن التقاعد محل تحفظ أغلب الأعضاء؛ وشدد مجلس الشورى على دراسة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كل الآثار الاقتصادية والاجتماعية الواقعة والمتوقعة المترتبة على رفع سن التقاعد إلى 65 عاماً، والعمل على تصنيف الفئات التي يمكن استثناؤها من هذه الدراسة عند إقرارها، على أن لا يكون للرفع أي تأثير على المدد المحددة نظاماً لاستحقاق التقاعد المبكر، وطالب المجلس المؤسسة بدراسة أسباب ارتفاع القضايا التي تم رفعها على المؤسسة، وتصنيف تلك القضايا وأسباب صدور أحكام ضد المؤسسة في هذه القضايا، والعمل على معالجتها.

النيابة العامة: للمحقق أن يأمر بعدم اتصال المتهم بغيره من المسجونين أو الموقوفين

دون أن يمتد هذا الحظر إلى حق اتصال المتهم بوكيله أو محاميه

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 08 صفر 1443هـ - 15 سبتمبر 2021م
https://sabq.org/bBtgTw

أوضحت النيابة العامة أن من الحقوق والضمانات المكفولة للمتهم حال اقتضاء إجراءات العدالة الجزائية حظر اتصال المتهم بغيره ألا يزيد مجموع مدد الأوامر الصادرة من المحقق في هذا الشأن على ستين يومًا دون أن يمتد هذا الحظر إلى حق اتصال المتهم بوكيله أو محاميه.

وقالت النيابة العامة عبر حسابها الرسمي على موقع تويتر: "للمحقق في كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم بغيره من المسجونين، أو الموقوفين، وألا يزوره أحد لمدة لا تزيد على 60 يومًا، إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك، دون الإخلال بحق المتهم في الاتصال بوكيله أو محاميه."

استراتيجية النقل.. طريق 2030!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 08 صفر 1443هـ - 15 سبتمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2082047

خالد السليمان

احتلت المملكة في مؤشر جودة الطرق العالمي المرتبة ٢٦ عام ٢٠١٩ بعد أن قفزت ١٠ مراتب خلال ٣ سنوات فقط، وتستهدف احتلال المركز السادس عالمياً بحلول ٢٠٣٠، وهو هدف مشروع وقابل للتحقيق لسبب بسيط أنه أحد مستهدفات الرؤية الطموحة التي تعمل على تحقيق مستهدفاتها في ظل أدوات قياس أداء ومراقبة إنتاج ومتابعة دقيقة من القيادة تحفز جميع القطاعات الحكومية للوفاء بالتزاماتها وتحقيق نصيبها من المستهدفات!

فالاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان هذا العام تتضمن حزمة من المشاريع الكبرى والمبادرات التي تعمل على خفض نسبة تأخر تنفيذ مشاريع الطرق بنسبة ١٠٪ وتعزيز جودة الطرق والاستمرار في خفض نسبة الوفيات على الطرق، حيث أسهمت مبادرات السلامة التي نفذتها وزارة النقل والخدمات اللوجستية مع الجهات ذات العلاقة في خفض نسبة الحوادث على الطرق إلى ٥٦٪، والوفيات بنسبة ٥١٪، والإصابات بنسبة ٣٠٪، مما وفّر عائداً مالياً للمجتمع بقيمة ٨.٥ مليار ريال!

ولا بد من الإشارة إلى أن منتدى التنافسية العالمي قد وضع الطرق السعودية في المرتبة الأولى من حيث ترابطها، حيث يبلغ إجمالي أطول الطرق الوطنية اليوم أكثر من ٧٥ ألف كم، وهي أطوال لافتة بكل المقاييس تؤكد الاهتمام الذي حظي به قطاع الطرق والنقل منذ تأسيس المملكة لربط مدنها ومناطقها وتعزيز حركة وسائل نقل المركبات والشاحنات ودعم الحركة التجارية!
باختصار.. شبكة الطرق التي تربط بلادنا المترامية الأطراف هي شريان للحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأحد جسور المستقبل!

الحد من الفساد واستخدام أدوات الحوكمة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 08 صفر 1443هـ - 15 سبتمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/09/15/article_2171351.html

د. عامر بن محمد الحسيني

تشكل أدوات الحوكمة ممثلة في الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية درعا في وجه الفساد، كلما تعززت هذه الأدوات قادت إلى انحسار فرص الفساد المحتملة. وأصبح كثير من الدول يسعى إلى تعزيز دور الحوكمة من أجل تعزيز الفاعلية والكفاءة على المستوى الداخلي، وفتح المجال أمام الاستثمار الدولي وتحقيق الفرص الاقتصادية. في تقرير

لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام 2019، عن دور الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من أجل النزاهة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تناول موضوع الرقابة الداخلية كجزء من أنظمة الحكم الحديثة، وأداة رئيسة في محاربة الفساد والحد منه.

عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين الرقابة الداخلية العامة جزءا لا يتجزأ من نظام إدارة المنظمة الذي يتم تنفيذه وفهمه واتباعه بصورة فعالة من قبل المسؤولين الممثلين، والإدارة العليا والمديرين التنفيذيين والموظفين، وذلك للتخفيف من مخاطر المنظمة في تحقيق الأهداف المحددة من خلال الاعتماد على: عمليات استراتيجية وتشغيلية فعالة، وتوفير معلومات موثوق بها للمستخدمين الداخليين والخارجيين، وذلك لاتخاذ القرارات في التوقيت المناسب، وضمان المواءمة مع القوانين واللوائح المعمول بها والسياسات العامة والإجراءات والمبادئ التوجيهية المطبقة، وحماية أصول المنظمة ومواردها من الخسائر والفساد والاحتيال وسوء الاستخدام والضرر، وحماية سرية أنظمة تكنولوجيا المعلومات في المنشأة وتوافرها وسلامتها.

ولأهمية ذلك فقد سعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لأعوام من أجل توحيد الجهود وتطوير منهج مشترك للرقابة الداخلية، يعتمد على: التوقعات والمصالح المشتركة للإدارة العامة، التقيد بالتوجيهات المعترف بها دوليا مثل أنظمة الرقابة الداخلية التابعة للجنة المنظمات الراعية ومنها الإطار المتكامل للجنة المنظمات الراعية 2013، وإطار إدارة المخاطر المؤسسية للجنة المنظمات الراعية 2004، والمبادئ التوجيهية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بشأن معايير الرقابة الداخلية للقطاع العام الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة 2004، وإطار الممارسات المهنية الدولية المعمول به في معهد المراجعين الداخليين لعام 2016.

ووضعت مجموعة من "مبادئ الرقابة الداخلية العامة" المشتركة في إطار المحاولات الجادة والطموحة التي تبذلها دول الاتحاد الأوروبي لدعم نظم الرقابة الداخلية العامة وتعزيزها، وتشمل التحديات المشتركة: القيود والقوانين والأنظمة والمعايير المعقدة ونظما مختلفة لإدارة الميزانية والمالية واستخدام التقنية الحديثة والاعتماد عليها ومنع أوجه الاحتيال والفساد والكشف عنها، وتجسد هذه المنهجية المشتركة المبادئ الثمانية التالية: ومنها اعتبار الحوكمة العامة الرشيدة هدفا للرقابة المالية الداخلية العامة ومحركا لها. والتركيز على الأداء في الرقابة الداخلية العامة. واعتماد الرقابة الداخلية العامة على لجنة المنظمات الراعية والإنتوساي. واعتبار مثلث المساءلة "أي التطابق والاتساق بين السلطة والمسؤولية والمساءلة على جميع المستويات للكيان" هو حجر الزاوية في الرقابة الداخلية العامة.

وتنظيم أعمال الرقابة الداخلية العامة وفقا لنموذج "خطوط الدفاع الثالثة". ودعم الرقابة الداخلية العامة بمهمة المراجعة الداخلية المستقلة وظيفيا. ومواءمة الرقابة الداخلية العامة على مستوى مناسب: مهمة التنسيق المركزي واعتماد الرقابة الداخلية العامة على منظور التحسين المستمر.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 08 صفر 1443 - 15 سبتمبر 2021م

https://www.aleqt.com/2021/09/15/article_2171331.html

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 08 صفر 1443هـ - 15 سبتمبر 2021م

https://www.al-madina.com/article/750874